

إيران تشعل نار الحرب في غزة ومصر تطفتها



نبيه بري يرفع البطاقة الصفراء في وجه عون والحريري



متلازمة هافانا.. لغز محير يقلق الولايات المتحدة



العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الأحد 2021/05/30

18 شوال 1442

السنة 43 العدد 12074

Sunday 30/05/2021

43rd Year, Issue 12074



المشيبي في الدوحة: النهضة تبشر بـ«جنة» قطرية في تونس

الدوحة - تونس - مهّد قياديون ونشطاء من حركة النهضة لزيارة رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي إلى قطر بحملة إعلامية تظهر مائة العلاقة بين النهضة والدوحة وبين رئيس الحركة راشد الغنوشي والقيادة القطرية ووعوداً بـ«جنة» قطرية في تونس.

باتي هذا فيما يقول مراقبون إن قطر تستثمر في الأزمة التونسية بشكل مدروس، وإنها لم تتخل عن خطتها في اختراق المشهد التونسي رغم كل ما لاقتحه من معارضة، تماماً مثلما تعود الآن بقوة إلى ليبيا والسودان.

وقال رياض الشعبي المستشار السياسي للغنوشي إن المشيشي سيستفيد من الزيارة التي أداها رئيس حركة النهضة قبل أسابيع، وإن اتفاقيات جاهزة تنتظر التوقيع، ومن بينها الحصول على «ملياري دولار في شكل قرض ووديعة بنسبة فائدة ضعيفة جداً» وإن هذا المبلغ سيتم تحويله خلال يونيو.

كذلك شراء الدوحة مليوني جرة من تليفون كوفيد «في شكل هدية للشعب التونسي»، واتفاق «لمضاعفة عقود العمل المخصصة للتونسيين بدولة قطر ليجاوز الـ50 ألف عقد»، وتنظيم الدوحة «منتدى دولياً للاستثمار في تونس يوفر 25 مليار دولار للبلاد على امتداد 5 سنوات».

وقال مراقبون محلبيون إن إعلام النهضة يقود حملة كبيرة لتحسين صورة قطر والتمهيد لعودتها الاقتصادية القوية إلى البلاد، وكأنها ستقدم كل هذه المشاريع، إن صح، مجاناً، فيما هي تتحرك كدولة لديها مصالح وتستثمر أزمات الآخرين لتحقيق المكاسب.

وأشار هؤلاء المراقبون إلى أن معضلة تونس باتت معقدة، فالنهضة، الحزب الحاكم الفعلي منذ 2012 والاقتصادية الحادة، تحاول أن تغطي على نشاطها من خلال رهن تونس لأي جهة خارجية تبدي استعداداً لضخ الأموال سواء أكان دولة أم مستثمراً أم صندوقاً مالياً دولياً.

وأضافوا أن الطبقة السياسية المتصارعة باتت تبحث عن جلب الداعمين الأجانب بأي ثمن للتغطية على

تصعيد مفاجئ بين السلطات الأردنية والعشائر يحبط جهود الوساطة

فشل رسمي في تطويق مخلفات قضية الأمير حمزة



حرب غزة كانت فاصل استراحة لعفان قبل العودة إلى مواجهة مشكلة العشائر

وأشار إلى أن «ترك الساحة للعابثين باننسا وميري الفوضى في الوطن والمعتدين على مقدراتنا ومؤسساتنا الوطنية لا يمكن القبول به، ويجب التصدي له بقوة»، مؤكداً ثقته الكبيرة بالأجهزة الأمنية وقدرتها على مواجهة هذه الأفعال.

ويبدو أن حرب غزة والتصعيد الأردني مع إسرائيل كانا فاصل استراحة لعفان قبل العودة إلى مواجهة مشكلة العشائر. لكن تجديد عضوية النائب أسامة العجاردة لمدة عام واحد وقطع مخصصاته المالية أعاد التصعيد إلى الوجهة، وأظهر أن الوساطات فشلت في إزاحة الجليد بين العشائر والمؤسسة الرسمية.

واتخذ العجاردة من قضية الانتصار لغزة فرصة لإظهار قوة العشائر واستعدادها للتصعيد في أي وقت وقدرتها على حشد الشارع وراعها.

وقامت قوة أمنية السبت بتفريق وتجميع نظمت عشيرة العجاردة غرب عمان على طريق البحر الميت في مدينة ناعور وهي إحدى مناطق انتشار العشيرة. كما

ومنع أي تجمعات ومظاهر خارجة عن القانون.

وأضاف «شهدت الأيام الأخيرة ممارسات وتجمعات كانت في مضمونها ومحتواها تمس بتماسك النسيج الوطني الأردني، وتضمنت الدعوة إلى تحشيدات تتنافى ومبدأ سيادة القانون وتختر السلم والأمن المجتمعي».

وتسدد على أن وزارته لن تسمح «باستغلال هذه التجمعات لتنفيذ أجدات خاصة والمس بالوحدة الوطنية وتماسكنا المجتمعي وتسخير هذه الوقفات للعبث بالأمن الوطني وترويع المواطنين الأمنيين».

من جانبه قال مجلس الأعيان إنه يرفض «محاولات البعض للتعبئة الشعبية باستخدام مظلمة غير واقعية من أجل نشر الفوضى بمختلف الوسائل داخل الوطن في إطار ممنهج ومدروس يستهدف تشويه سمعة الأردن».

وتابع المجلس في البيان «إن أي مطلب حق أو مشروع لن يتحقق بأساليب الاستقواء أو الإساءة ولكن بالحوار والنقاش».

عمان - كشفت سلسلة من البيانات التابعة لجهات رسمية وأهلية أردنية عن تصعيد مفاجئ بين السلطات والعشائر، وهو ما اعتبرته مصادر أردنية مطلعة دليلاً على فشل الوساطة التي هدفت إلى تطويق قضية الأمير حمزة بن الحسين وإعادة السود بين المؤسسة الرسمية الأردنية والعشائر كقوة اجتماعية وسياسية مؤثرة.

وحذر بيان صادر عن وزير الداخلية مازن الغراية السبت من أي «تجمعات تمس بسيادة القانون»، ملوحاً بأن وزارته لن تسمح «باستغلال هذه التجمعات لتنفيذ أجدات خاصة». وتزامن بيان الداخلية مع بيان شاري لمجلس الأعيان حث فيه على «إنفاذ القانون والحفاظ على النظام العام ومحاسبة كل من تسوّل له نفسه العبث بالسلم الأهلي».

وقالت المصادر الأردنية في تصريح لـ«العرب» إن البيانين يأتیان بعد فشل الوساطة التي قام بها رئيس مجلس الأعيان فيصل الفايز مع العشائر، وإن السلطات لم تستطع إقناع شيوخ العشائر برؤيتها لقضية الأمير حمزة.

وكشفت عن أن بعض القيادات العشائرية الوازنة اعتبرت أن الحل لا يكمن في تجريد الأمير حمزة من حقه في الحديث إلى الإعلام والتعبير عن مواقفه وعزله عن أنصاره، وإنما في معالجة جوهر القضية التي طرحها وأدت إلى الغضب الرسمي عليه.

وأشارت إلى أن هذه القيادات اشترطت خروج الأمير حمزة إلى العلن والعودة إلى نشاطه العادي كمؤثر حسن نية عن رغبة السلطة في إقامة حوار مثمر وذي جدوى مع العشائر، معتبرة أن ما تحدث به ولي العهد السابق هو دفاع عن العشائر وتبيان لحقها على الدولة، ولأجل ذلك فإن العشائر لا تقبل ما يحصل معه، وهي حريصة على إزاحة الجليد بينه وبين بقية الأسرة الحاكمة.

وتعهد وزير الداخلية الأردني بأن تقوم الأجهزة الأمنية بإنفاذ القانون



العراق والمعاركة المؤجلة خيرالله خيرة خيرة

قضية الشيخ جابر تختبر مصداقية العدالة في الكويت

بما في ذلك المتعلقة بتصديق الاستثمار الحكومي الماليزي التي شملت نجل الشيخ جابر، والذي أطلق سراحه بكفالة. وانتشلت الحكومة هيئة جديدة لمكافحة الفساد والعشائر من اللجان المماثلة تحت الضغط. وتعهد الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، عبر التلفزيون الحكومي في ذلك الوقت، بأنه لن يفلت أي شخص، بغض النظر عن منصبه، من العقوبة إذا أدين بجرائم تتعلق بالمال العام.

وقال استاذ التاريخ المساعد في جامعة الكويت بدر السيف إن هناك الكثير الذي يجب القيام به لحل مشاكل الكويت، حيث يحتاج النظام القضائي إلى إصلاح جذري. وسيستمر الفساد إذا لم نتج إعادة كل الأموال المختلطة وإصدار أحكام بالسجن إذا كان المتورطون هم الجناة.

ولم ير الشيخ جابر علناً منذ بدء المحاكمة وتضاربت التكهانات حول مصيره. حيث يشك الكثيرون في أن رئيس الوزراء السابق يقبع في سجن سيء السمعة يعاني من نفي فايروس كورونا.

ويكشف هذا الشك عن انعدام الثقة العميق بين الكويتيين بأن السلطات تتابع القضية بجدية. واشتعلت الشائعات على وسائل التواصل الاجتماعي في الأسابيع الأخيرة بعد قبول المحكمة لطلب فريق الدفاع بمنع الأخبار ووسائل التواصل الاجتماعي من نشر تفاصيل حول جلسات المحاكمة.

وقالت صحف كويتية بقيت تنقل الأخبار، رغم قرار المنع الذي أصدرته المحكمة، إن فريق الدفاع أكد براءة رئيس الوزراء السابق خلال الجلسات

الكويت - يطالب نشطاء كويتيون على مواقع التواصل الاجتماعي بمعرفة المكان الذي يوجد فيه الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس وزراءهم السابق البالغ من العمر 79 عاماً والذي صدرت أوامر باعتقاله على ذمة المحاكمة في خطوة غير مسبوقه الشهر الماضي بسبب اختلاس مزعوم للملايين من الدولارات من صندوق مساعدات عسكرية.

وتعريف القضية التي ترقّر الخلاء حبس الشيخ جابر على ذمتها بصندوق الجيش والمتورط فيها أيضاً وزير الداخلية الأسبق الشيخ خالد الجراح الصباح وهو محبوس على ذمتها مع قياديين اثنين في الجيش ورفضت المحكمة طلباً لإخلاء سبيلهم. ويعتقد النشطاء أن الفساد منتشر في البلاد الغنية بالنفط، لكن القضايا



بدر السيف الفساد سيستمر إذا لم تصدر أحكام بالسجن ضد المتورطين